

التعليق على القرارات و الأحكام القضائية إن كل دعوى ترفع أمام القضاء تمر بمجموعة من المراحل، بداية من امطالبة القضائية إلى حين صدور حكم أو قرار فاصل في النزاع، و الذي يتضمن كل من الدباجة و الوقائع و اؤلسباب، وبما أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن كل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة. فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إال مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية و هذه امناقشة التطبيقية هي الهدف من تعلم منهجية التعليق على إذ بواسطتها يترسخ في ذهن الطالب ما تعلمه في املاحضة من معلومات نظرية يقوم القاضي في الحكم بتبيان وقائع النزاع التي اتبعها اؤلطرف أمام الجهات القضائية و ادعاءات كلطرف والتي تكون بطبيعة الحال متضاربة و تؤدي إلى خلق مشكل قانوني في ذهن القاضي، و ذلك بإعطائه في آخر الحكم أو القرار حال قانونيا مرتكزا على نص قانوني مناسبين كل العناصر التي يتضمنها الحكم أو القرار القضائي إذا اطلع عليها الطالب فإنه سيسهل عليه معرفة امسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدارستها نظريا بالرجوع إلى امعلومات و تطبيقها بتطبيق تلك امعلومات النظرية على قضية الحكم أو القرار امعطى له، وقانونية معينة باعتباره يمس الشكل فقط، حيث أن هذه الطرق امختلفة تتفق في اموضوع كونها ترتكز كلها على الوقائع امشاكل القانونية التي يطرحها القرار، و من ثم إبراز الحل القانوني السليم وقبل التطرق إلى منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي، ينبغي بداية التطرق إلى تعريف كل من